



تنمية ع البساطة

«اللهم نجنا من غلاء القوت وخراب البيوت»

بقلم: وداد البرغوثي

«الله يغلي قوتهم ويخرب بيوتهم» كانت من دعوات الشؤم التي استخدمها أجدادنا القدامى ضد من يبعثونهم. لم تكن هذه العبارة تعني لنا الشيء الكثير وقد كنا نرمي بها بعضنا من باب التندر . وعندما بلغنا ما بلغنا من غلاء المعيشة الضارب بأذرع في كل مناحي حياتنا حتى وصل إلى الدماء في الشرايين، أصبحنا ندرك كم كانت دعوة هؤلاء القدامى قاسية ومرة وجارحة. فما هو قوتنا يطير في العالي.

أبناء شعبنا الذين ابتلاه من الاحتلال بحصاره وابتلاههم أرباب المال والأعمال بالبطالة، أصبحت لقمة عيشهم وعيش أطفالهم حلما بعيد المنال .

قبل أكثر من عشرة أعوام كتبت في زاوية شبيهة مقالين : واحد عن أناس لا يجدون ما يسدون حاجتهم وحاجة أطفالهم الغذائية من البروتين الحيواني سوى أرجل الدجاج. والثاني عن أولئك الذين يبنشون النفايات بحثا عن شيء يلبس أو يباع بعنوان « في نفايات الأغنياء أفضل مما في بيوت الفقراء» تلقيت عددا من ردود الفعل، بعضها يعتبر الأمر مبالغاً والبعض الآخر يعتبر القريحة الأدبية والخيال قد جادتا علي بهذا «الإبداع»، رغم أن ذلك كان من بعض ما تراه العين. والآن نحن في وضع يزداد سوءا يوما عن يوم، وحصار يضيق الخناق على الأعناق أكثر من ذي قبل. ترى ماذا يمكن أن نتوقع إذا؟

كثيرون ممن كانوا يعتمدون على أرجل الدجاج ربما لا يجدونها، لماذا؟ (١) لأن سعر كيلو الدجاج أصبح أضعاف أضعاف ما كان عليه آنذاك. (٢) لأن الدجاج أصبح يذبح في المسلخ وما يصل إلى دكاكين الباعة هو فقط اللحم الصافي، أما الأرجل فتذهب مع كل ما عداها من «سقط» الدجاج (الريش والمصارين) وغير ذلك.

الدجاج وأرجل الدجاج هذا الغيض الصغير من الفيض الكبير الذي فاض به الغلاء، وعم بـ «نعيمه» على خلق الله. وفي كل شيء نجد قصة. في الخضار وفي الفواكه، في اللباس وفي القرطاس. والتجار الأبرار ينتعشون. فكما هناك تجار حروب هناك أيضا تجار انتفاضة، وهناك أيضا تجار «سلام» وتجار كلام. وشعارهم التجارة شطارة .

ولا بد من أن يفلحوا في ذلك لأن «الدنيا للفالح». الأسعار ترتفع، لا بأس من ارتفاعها ما دام لا يوجد من يراقب ولا من يعاقب. ويكتفي تجارنا بعبارات وآيات وأحاديث وأشعار وشعارات عن تقوى الله، وكأنهم بذلك يدركون أنهم متهمون بعدم التقوى ويريدون أن يدفعوا هذا الاتهام من خلال ذلك.

يعلقون شعاراتهم ويقومون هم بالتحكم في قوت الآخرين يرفعون الأسعار كيفما يشاءون ويخفونها كيفما يشاءون. هم الأمرون الناهون. وليغلو القوت ويخربوا البيوت، ما دام ذلك سيزيد أرباحهم ويرفع من بنيتهم. إذا لا ضرر ولا ضرار ولا على سياستهم غبار.

جنين: نساء ورجال وأسرو فكر تنموي

للانتقال للعيش في المزرعة عند أطراف مرج ابن عامر، برفقة زوجتي وأطفالي الثلاثة، على هذا النحو يتابع حسن استعراض واقعه الجديد. بعد ذلك، تحولت العائلة للعمل «بدا واحدة» الأب والأم كما الأولاد يتسعدون في رعاية حقلهم، وجني ثماره، وتحولت المزرعة لبيتهم الأول. وحتى الأطفال انتقلوا من مدرستهم الأصلية لأخرى جديدة، فما أن يعودوا من مقاعدهم إلا ويبعدوا بممارسة هواياتهم بمساعدة والديهم. فالصغير محمد يعد الصناديق البلاستيكية، فيما عبد السلام يساعد والده في جني الثمار، بينما تساعد ضحى والدتها في ترتيب المنزل وإعداد الطعام وغسل الفخار التي تحتاج لتنظيف، وتحريم البقدونس والسبانخ وغيرها.

وتحول الصغار الثلاثة لنموذج بنكهة خاصة، فهم بيد يسكون أقلامهم، وبأخرى يساعدون ذويهم في هذه الظروف العصيبة.

مكافحون وعصاميون

ما زال أهالي بلدة قباطية القريبة من جنين يستذكرون حال عائلة محمد ابراهيم التي تشكل مثلا آخر للثبات وتشابك الأيدي، فقد اعتاد أفرادها على التعاون، فالأم تعمل وبناتها في تجهيز ثمار الفلفل لإحدى معامل المخللات المحلية، فيما الأب يعمل على بيع بعض المواد البسيطة في جنين. تروي إيمان سامر ما سمعته عن أمهات من القرى المجاورة لجنين، فقد بدأت إحداهن بتخصير الكلاج لأبنائها لبيعها في قريتهم، فيما الثانية تجهز أعطية الشتاء «الحلح التقليدي» والمخدرات لمن يحضر لها الصوف والقطن لقاء أجر متواضع، وتساعد زوجها على مشاق الحياة، بينما الثالثة تساعد زوجها بتخصير ساديشات الفلافل تمهيدا لبيعها في المدرسة.

يتوارثون التنمية الذاتية

تروي عبير أبو حماد القاطنة في بلدة رمانة، قصة كفاح نسجتها إحدى عائلات البلدة. تقول: إن لقصة الأختين أزهار وأنوار أبو سفين، اللتان ورثن الكفاح الذاتي عن والديهن ما يستحق

التنمية ص ٦



الكشف عن الاستثمارات الفلسطينية.. خطوة في الاتجاه الصحيح

في هذه الدول للتأكد من صحة قرار الاستثمار من عدمه.

- * هل تم تحديد آليات المتابعة والرقابة على الشركات لتجنب حدوث أي عمليات نصب ونهب وتدليس كتقبل الأرباح وزيادة التكاليف مثلا؟
- * هل تم الاتفاق مع هذه الشركات على كيفية التصرف في الأرباح أو التصفية في حال الخسارة؟
- * كيف تم تحديد الأشخاص المخولين بتمثيل الجانب الفلسطيني في هذه الشركات؟
- * ما هو مصدر الأموال المستثمرة في هذه الشركات، هل هي أموال مملوكة أم هي أموال الضمان الاجتماعي لموظفي القطاع العام؟
- * كيف تم التعامل مع الأرباح المتولدة من هذه الاستثمارات في الماضي وكيف سيتم التعامل معها بعد الكشف عنها؟

كذلك يحق السؤال والنسأل حول الجدوى الاقتصادية والشرعية الوطنية لضخ الأموال خارج الوطن في ظل المطالبة الدائمة للمغترب بين الفلسطينيين والعرب بالقدوم والاستثمار في الداخل والمساهمة في بناء الوطن والدولة. إن فلسطين ليست دولة مصدرة للاستثمار كأمريكا، الصين واليابان بل هي دولة تعتمد على المعونات، الجهات القروض لتوفير الحاجات الأساسية للناس بما في ذلك دفع مرتبات موظفيها. لذا فإن عملية ضخ الأموال للمخدرات المحلية والأصول لاستثمار خارجها كان يجب أن تتم على نطاق ضيق جدا وضمن شروط حاكمة تمنع حدوث أي تلاعب في المال العام.

إن الهدف من طرح هذه الأسئلة ليس فقط محاكمة الماضي بل المساهمة في تحديد عمل الهيئة التي تم تشكيلها بقرار من الرئيس عرفات للإشراف على هذه الاستثمارات والتي يترأسها وزير المالية. لذا يجب عدم الحد والبكاء على أطلال الماضي، بل يجب العمل على تقييم ما يحدث واستخلاص العبر بما يمنع حدوثه مستقبلا وإنقاذ ما يمكن إنقاذه، وإعادة الحق إلى صاحبه وهو الشعب الفلسطيني الذي يجب أن يُدعم لأن تُسحب أمواله للخارج. هذه دعوة ليست موجهة لوزارة المالية فقط، والتي قامت بدورها حتى الآن كما يجب وما زال أمامها الكثير، بل هي موجهة بشكل أساسي للمجلس التشريعي الذي نسيه الناس كي يعود ويصالح أمره مع منتخبه.

فلهذه فرصة ذهبية للعودة إلى الحياة وممارسة دوره في بناء خدمة المستقبل على أسس صلبة. كذلك هي موجهة لمؤسسات المجتمع المدني والهيئات الاقتصادية والرقابية وتلك التي تمثل القطاع الخاص والتي ما فتئت تطالب بالإصلاح، فما هو أحد الميادين الأساسية لعملها، ولماذا لا نفكر بهزيمة إسرائيل في ميدان الثقافة والديمقراطية إن لم يكن بمقدورنا هزيمتها عسكريا وذلك عبر سحب البساط وذلك عبر عدم إعطائها المبررات والحججيات للطعن بأهليتنا كشعب وقيادة.

*اقتصادي فلسطيني

جنين خاص بالببير :

تشكل صباح (أم رامي) من بلدة يعبد غربي جنين، حكاية نجاح لاقت، فقد بدأت عملها بمشروع متواضع يعني بتصنيع القطائف والكلاج، وتزامن إطلاق مشروعها والانتفاضة الأولى، عبر حانوت متواضع يشبه (البسطة) لحد كبير لبيع الماكولات والمعجنات. وفي العام ١٩٩٧ فكرت أم رامي بتوسيع مشروعها، فأتجهت إلى جمعية صاحبات الأعمال الفلسطينية (أصالة) وحصلت على قرضها الأول، الذي ساعدها في تطوير محلها وشراء عجائن خاصة بتجهيز القطائف والكلاج.

وعقب إفراغها من تسديد القسط الأول حصلت على ثان عام ١٩٩٩، لإجراء مزيد من التوسعات في منشأتها الصغيرة، إذ ابتاعت فرنا خاصا بالخبز العربي التقليدي، وبعد عام التجأت لقرض ثالث لإضافة (لمسة تنموية) أخرى مثلما وصفت نادية محمد، ابنة بلدتها يعبد، فطورت صباح مشروعها، واستأجرت مقاصف مدرستين وأخذت في استحداث مشروع توزيع أسطوانات الغاز. تقول نادية: استطاعت أم رامي الحصول على ربع أسهم محطة وقود يعبد، وامتلاك سيارة تجارية لتوزيع المواد الغذائية والغاز.

نموذج اعتراز

تروي نادية: باتت صباح مضربا للمثل، ونموذج اعتراز تفكر الكثيرات في محاكاته وبخاصة في ضوء الضائقة الاقتصادية الصعبة التي تعانيها قطاعات كثيرة أفقدت عملها داخل الخط الأخضر.

تنمية زراعية

لجمعية برقين الخيرية حكاية نجاح مختلفة، إذ فكرت الجمعية في إطلاق مشروع إنتاج يشكل نموذجا للتنمية والتعاون الناجح.

تروي رئيسة الهيئة الإدارية للجمعية نادرة جرار: فكرنا منذ اندلاع الانتفاضة الراهنة في مشروع انتاجي، ولضيق ذات يدنا لجأنا لنمويله من البنك الدولي، فاطلقنا مشروع دفيئة زراعية من دونين يوف فرصة عمل لعائلة مسحوقة، يتم تبديلها بشكل دوري.

تضيف: استطعنا تأمين فرص عمل لأربع عائلات تضم زهاء ثلاثين فردا، كانوا يعانون الفقر المدقع، و ينتظرون المساعدات الشحيحة التي تقدمها جهات مختلفة.

تتابع وكان دموع الفرح تغالبها: يقوم المشروع على فلسفة التعاون والتكافل فيعمل أفراد الأسرة كلها، الأب والأم والأبناء في رعاية الدفيئة، ويوزعونها ويحرقونها ويعالجون نباتاتها إذا ماتت لأفة، ويسهرون على إنجاحها.

تستمر جرار في عرض حكاية نجاحها: تمكنا خلال فترة قياسية من تحقيق أهدافنا، ووفرا موازنة للجمعية سددت من خلالها لأطفال الروضة المعوزين وأمنت مظلة تحميهم من المطر والشمس الحارقة.

يشكل صبحي محمد، أحد المستفيدين من المشروع، نموذجا للعمل الذي وفرته له الدفيئات بعد فقده لمصدر رزقه داخل الخط الأخضر، فقد أصبح وللسنوات طويلة بلا عمل.

« يد واحدة، عائلة واحدة»

تجسد عائلة محمود حسن حالة تكافل اجتماعي فهو ككثيرين فقد عمله داخل الخط الأخضر، والتجأ للعمل في القطاع الزراعي.

« لما كانت المسافة بين مكان العمل ومنزلنا بعيدة في ظل ظروف الحصار الخانق، اضطررنا

بقلم عمر شعبان*

أثار إعلان وزير المالية د.سلام فياض عن حجم الاستثمارات المملوكة للسلطة الوطنية الفلسطينية وما زال يثير اهتماما بالغا لدى الشارع الفلسطيني بجميع مكوناته. نبع الاهتمام من كون الإعلان قد روى ظلما الشارع الفلسطيني، لقد كانت قضية الاستثمارات محط حديث الشارع والصحافة، وقد استخدمت هذه القضية كثيرا من قبل أطراف عديدة بهدف يراد به حق أحيانا وباطل أحيانا أخرى. إن مجرد الإعلان عن حجم الاستثمارات والمقدرة بشكل مبدئي بأكثر من ٦٠٠ مليون دولار خطوة كبيرة للأمام تجاه بناء مجتمع نزيه قائم على الشفافية والمحاسبة والعدل، كما نتمنى أن تحدث مثل هذه الإصلاحات والإنجازات ضمن الرؤيا الفلسطينية للإصلاح وإعادة البناء وليس كمثل دولي فرضته ظروف سياسية دولية ومحلية محددة وإن كان ذلك فلا يجب أن يحد من رؤيتنا للجوانب الإيجابية لهذه الخطوة.

ولكي ننظر إلى هذه القضية ضمن إطار موضوعي خال من العواطف والأحكام المسبقة غير المهنية، نبداً بالقول إن تبادل الاستثمارات معروف ومعمول به دائما وهو عادة ما يتم من أجل تحقيق واحد أو أكثر من الأهداف التالية:

- * توطيد العلاقة مع دولة ما من أجل تحقيق مصالح سياسية وتعزيز التعاون بين البلدين.
- * تنويع مصادر الإيرادات للعامة للدولة وتوزيع مخاطر الاستثمار.
- * تنويع مصادر الإيرادات العامة للدولة وتوزيع مخاطر الاستثمار.
- * الحصول على إيرادات جديدة عبر الاستثمار في سوق تنمو بسرعة أو قطاع اقتصادي واعد.
- * تفعيل واستغلال مبادئ البيئة النسيبة والقدرة التنافسية التي تقوم عليهما التجارة والاستثمار الدوليين.

ضمن هذا الإطار عادة ما تقوم الدول الغنية بتشجيع مواطنيها وشركتها أو هي نفسها بالاستثمار في بلد ما كدعم غير مباشر وتعزيز للتنمية في البلد المستضيف للاستثمار. لذا فإن فكرة قيام دولة ما أو قطاعها الخاص بالاستثمار في شركات ودول أجنبية ليس سيئا دائما مع التأكيد على إن الأفضلية يجب أن تعطى للاستثمار داخل الوطن للحفاظ على الدورة الاقتصادية داخل الكيان الوطني وتعزيز حجم الاستفادة من القيمة الفائضة المتولدة من نشاط اقتصادي. إن الحكم على فكرة الاستثمار في شركات أو دول أجنبية هل هي صالحة أم سيئة لا يمكن أن يتم بمعزل عن تحديد الهدف منها وآلية تنفيذها والسياق الذي تتم فيه. لذا فإن الأسئلة التالية تصبح ضرورية، ولا مناص منها لتقييم استثمارات السلطة في الداخل والخارج بشكل موضوعي:-

* ما هي المعايير التي تم بناء عليها اختيار البلد المستضيف للاستثمار أو القطاع الاقتصادي المستهدف؟

* هل تمت دراسة الأوضاع المالية لهذه الشركات المستثمرة فيها وهل تم دراسة ظروف الاستثمار



بدعم مالي من المعهد الجمهوري الدولي
WITH SUPPORT FROM THE
INTERNATIONAL REPUBLICAN INSTITUTE.

سكرتير التحرير:
جبريل حجة

رئيس التحرير:
د. نادر سعيد

